



محضر الاجتماع الأول للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤

للجنة حماية المستهلك بالجهاز

المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٩/١١

في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق ١١ من سبتمبر سنة ٢٠١٣ بمقر الجهاز اجتمعت "لجنة حماية المستهلك (المشكلة" بالقرار رقم (٤٥) لسنة ٢٠١١ من أعضاء من داخل الجهاز ومن شركات نقل وتوزيع الكهرباء، والجهات ذات الصلة) برئاسة السيد الأستاذ/ صلاح عبده رزق رئيس الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك، وبحضور كل من:

١) السادة مديرو عموم التعاون مع الجهاز بشركات نقل وتوزيع الكهرباء التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر وشركات التوزيع الخاصة والشركة القابضة لكهرباء مصر.

٢) السادة/ ممثلي الجهات ذات الصلة (جهاز حماية المستهلك- جهاز تنظيم مرفق المياه والصرف الصحي- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية- جهاز تنظيم مرفق الاتصالات- اتحاد الغرف التجارية- اتحاد الصناعات- المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة).

٣) السيد الأستاذ/ أيمن محمد عبد العزيز رئيس قسم السكرتارية الدائمة للجنة "حماية المستهلك".

٤) السادة الأساتذة باحثي حماية المستهلك وأخصائيي التوعية بالإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك بالجهاز.

٥) السيدة الأستاذة/ رانيا عبد الوهاب حسين مقررة اللجنة.

وفي بداية الاجتماع رحب السيد الأستاذ رئيس اللجنة بالسادة الحاضرين، وبدأت اللجنة مناقشة ما ورد بجدول الأعمال على النحو التالي:

☒ أولاً: دراسة ظاهرة عدم قراءة العدادات الكودية المركبة خلال الفترة السابقة

وعدم قيام شركات التوزيع بتحصيل مستحقاتها لدى مشتركي هذه العدادات.

بناءً على موافقة مجلس الوزراء خلال عام ٢٠١٠ على طلب السيد وزير الكهرباء والطاقة بالتصريح لشركات توزيع الكهرباء بتركيب عدادات مؤقتة بأرقام كودية بدلاً من أسم المشترك للوحدات التي تحصل على تيار كهربائي بتوصيلات مباشرة غير قانونية لتسجيل إستهلاكاتهم من التيار الكهربائي ومحاسبتهم على كمية الإستهلاك الفعلي بدون توقيع عقود معهم، قامت شركات التوزيع بتركيب عدادات كودية للوحدات العشوائية دون ذكر اسم المتعاقد.

الإ أنه في إطار ممارسة الجهاز لدوره التنظيمي والرقابي وفي إطار المحافظة على حقوق وأموال شركات التوزيع من الضياع تبين للجهاز من خلال الشكاوى والزيارات الميدانية لبعض شركات التوزيع عدم قيامها بقراءة بعض العدادات الكودية المركبة خلال الفترة السابقة وبالتالي عدم تحصيل كامل مستحقاتها لدى مشتركي هذه العدادات، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بهذه الشركات.

وحيث أنه قد تبين للجهاز عدم قيام شركات التوزيع بإحكام المتابعة والتحصيل على هذه العدادات وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن وتقاعس بعض المسؤولين



بهذه الشركات عن أداء مهامهم تجاه المنتفعين بالعدادات الكودية من أخذ قراءة العدادات والمحاسبة عليها شهرياً، لذا فإن الجهاز يوصي بما يلي:

(١) ضرورة قيام شركات توزيع الكهرباء بحصر شامل لهذه العدادات والتأكد على أرقام الحسابات الخاصة بها ووضعها في يوميات قراءة العدادات وفي ذات يومية الكشف والمحصل حتى يسهل عليهما القراءة والتحصيل.

(٢) تشكيل مجموعات عمل بشركات التوزيع للقيام بمتابعة هذه العدادات من حيث سلامتها وصحة قراءاتها وحساباتها.

ثانياً: مناقشة أهم ما اتخذته شركات التوزيع من إجراءات توعوية لإبلاغ المستهلكين بأسباب تخفيف الأحمال وقواعده التي اعتمدها الجهاز، والأساليب اللازمة لترشيد استهلاك الكهرباء

في ضوء ما قام به الجهاز من وضع قواعد تتعلق بطرح الأحمال في أوقات الذروة (زيادة الاستهلاك ونقص الإنتاج من الكهرباء) ليحقق بهذه القواعد العدالة اللازمة في تحمل عبء هذا العجز في إنتاج الطاقة الكهربائية من جميع المشتركين دون قصر ذلك على طائفة معينة منهم دون أخرى، وذلك في إطار ما تضمنه كود توزيع الكهرباء، الأمر الذي يقع على عاتق شركات التوزيع القيام بالدور التوعوي اللازم الذي تقوم من خلاله بتوعية وإخطار المنتفعين لديها بالأسباب الحقيقية التي تدعو إلى قيامها بتخفيف الأحمال عنهم، وكذا القيام بالإفصاح عن بعض الآليات اللازمة من أجل ترشيد استهلاك الكهرباء مما يساهم في تخفيف الحمل عن الشبكة القومية ويؤدي بدوره إلى إمكانية عدم اللجوء إلى قطع التغذية الكهربائية عن المستهلكين،
لذا فإن اللجنة توصي بما يلي:

(١) ضرورة قيام شركات توزيع الكهرباء بموافاة الجهاز بما اتخذته من إجراءات وأساليب تخص توعية المشتركين والمنتفعين لديها بالأسباب الحقيقية التي تدعو إلى قيامها بتخفيف الأحمال عنهم.

(٢) ضرورة قيام شركات التوزيع بتحديد الآليات التي تراها لازمة من أجل ترشيد استهلاك الكهرباء لدى المستهلكين مما يساهم في تخفيف الحمل عن الشبكة القومية ويمكن أن يؤدي بدوره إلى عدم اللجوء إلى قطع التغذية الكهربائية عن المستهلكين.

(وقد انتهت اللجنة من أعمالها في تمام الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وبعد أن تم الاتفاق على ما تقدم).

تحريراً في ٢٠١٣/١٠/٨

رئيس اللجنة

الأستاذ/ صلاح عبده رزق

رئيس الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك